



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2021/05/05

تاريخ القبول: 2021/09/16

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

تحليل، نقد وتقييم للإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية

Analysis, critique and evaluation of theoretical trends explaining development

بوبريمة كوثر

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية بالجزائر، جامعة شلف، الجزائر،

k.bouberrima@univhb-chlef.dz

الملخص:

نال مفهوم التنمية قسطا كبيرا من الإهتمام في مختلف الدراسات والأبحاث على مر السنوات الماضية، إذ يعتبر أحد الميادين الخصبة للبحث والتطوير، وقد لاقى إهتمام المفكرين والباحثين من مختلف التخصصات والمجالات وهو ما جعل نظرتهم للمفهوم تتباين حسب إيديولوجياتهم وتخصصاتهم وزاوية نظرهم وهو ما أفضى بهم إلى تقديم نظريات علمية أعطت تفسيرات للظاهرة من المنطلقات المذكورة. وعليه تناولت ورقتنا البحثية تحليل لأهم النظريات الكلاسيكية والحديثة التي تعرضت للظاهرة بالدراسة والتحليل، مع نقد وتقييم كل منها، وقد خلصت دراستنا الى أنه يجب إيجاد بدائل نظرية تقوم على تفسير التنمية إنطلاقا من تشخيص الواقع وتقديم نموذج ذاتي يناسب خصوصية مجتمعاتنا بعيدا عن التفسيرات الغربية. الكلمات المفتاحية: تحليل، نقد، تقييم، نظريات، تنمية.

ABSTRACT

The concept of development has received a great deal of attention in various studies and research over the past years, as it is considered one of the fertile fields of research and development, and it has met the interest of thinkers and researchers from various disciplines and fields, which made their perception of the concept vary according to their ideologies, specializations and angle of view, which led them to present Scientific theories gave explanations for the phenomenon from the above mentioned grounds.

Accordingly, our research paper dealt with an analysis of the most important classical and modern theories that dealt with the phenomenon through study and analysis, with a critique and evaluation of each of them, and our study concluded that it is necessary to find theoretical alternatives based on the interpretation of development on the basis of diagnosing reality and presenting a self-model that fits the privacy of our societies away from Western interpretations.

Keywords: Analysis, criticism, evaluation, theories, development

١. مقدمة:

إن المتتبع للدراسات الخاصة بالتنمية يجد أنها لم تعد تشكل كيانا من المعرفة له هوية، أو هويات متماسكة - كذلك فإنها لم تعد تملك حججا قوية بأنها ستصبح نظاماً أكاديمياً متكاملًا، وإنما بدأت تدريجياً تتخلي عن مكانها، لكي يحل محلها أو لكي تندمج في موضوعات أخرى، وفكرة العالم الثالث - لم يثبت ابدأ أنها تشكل فئة تحليلية في فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، علي الرغم من أنها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت فكرة العالم الثالث تعد وسيلة مفيدة في تلخيص التجارب والمواقف المشتركة لدول هذه المنطقة - أما هذا المفهوم اليوم فقد أصبح يعكس بصورة مؤثرة تحليل العالم الثالث نفسه، وفي بداية الثمانينات كانت الدراسات الخاصة بالتنمية قد أصبحت محصورة عن طريق مغلق - حيث كان العمل في حقل دراسات التنمية مبعثرا في طائفة متباينة من المساعي الفكرية دون أن يربط بينها اتجاه أو غرض مشترك، حيث كانت هناك تلك المباحث النقدية التي تخطط المرحلة النظرية للأشكال النظرية التي ظلت لفترة طويلة تشكل أدوات نظرية للتنمية. وهكذا صارت مسائل مثل التبعية، الاستغلال، نمط الانتاج، التحديث، الترشيح، التقدم تحت وطأة التفكك في ظل ما بعد الحداثة، ما بعد التبعية. لقد أصبح جانبا كبيرا من الدراسات التي تناولت قضايا التنمية مختزلا في نطاق أدبيات الاقتصاد السياسي العالمي مركزا بصفة خاصة علي قضايا تتعلق بالديون، والفقر، والتهميش باعتبارها الجانب السيء لعولمة الاقتصاد العالمي التي تسير بخطوات متسارعة. مع الانشغال بالدراسات البيئية اتجهت بعض أدبيات التنمية إلى التركيز على الفقر في العالم الفقير باعتباره دراما العالم الثالث والمأساة للعالم الفقير، وبالطبع، فإن هذه القائمة من المظاهر ليست شاملة، وإما هي تخدم في توضيح كيف تبعثرت الدراسات الخاصة بالتنمية، التي سوف نتناولها بالدراسة والتحليل في العناصر التالية، وقبل التطرق لأهم النظريات وجب تحديد مفهوم التنمية.

٢. تحديد مفهوم التنمية:

لا يوجد تعريف واحد شامل لمفهوم التنمية بل تعددت التعاريف وتنوعت حسب المفكرين والمختصين في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهو مفهوم تتحاذيه مختلف العلوم والمعارف، فمنهم من يركز على الجانب الاقتصادي ومنهم من يركز على الجانب الاجتماعي أو الثقافي أو البشري، أو جميع المجالات، إلا أن أغلب التعاريف ركزت على جانبين الجانب الاقتصادي، وجانب التغيير.

٢.١. الإعتبارات المنهجية في تحديد مفهوم التنمية:

إن تحديد مفهوم التنمية مرتبط بعدة إعتبارات أهمها:

- الظروف والأحوال التاريخية التي ساهمت في تكوين البناء الكلي للمجتمع موضوع التنمية، ومن ثم في تشكيل الإيديولوجية التي ينطلق منها المخططون والقائمون بعملية التنمية.
- الحالة الراهنة للمجتمع - موضوع التنمية - والتي تفرض أولويات معينة تتعلق بالقطاعات، أو لأقاليم متباينة، أو الجماعات الاجتماعية وقد تفرض هذه الحالات خطة قومية شاملة للإصلاح والإرتقاء بالمجتمع القومي.
- طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين البلد موضوع التنمية والبلدان الأخرى، وإحتمالات تعرض هذه العلاقات لنوع من التغيير.

- أسلوب التنمية، فقد يكون هذا الأسلوب تدريجيا، وقد يكون ثوريا، وفي جميع الأحوال ينبغي أن تشارك كل القوى المنتجة المتاحة في المجتمع في هذه العملية.
- أن يقوم المضمون التنموي في إطار من الإلتزام الحقيقي والتوافق الكامل مع القيم الدينية الصحيحة، والقيم والمبادئ الإنسانية العامة في صورها المتحضرة السامية.
- الإلتزام بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والتوافق الكامل بين السياسات التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف القومية وبين القيم الدينية والمبادئ الوطنية الخالصة، دون ميل لأي إتجاهات طائفية ونفعية.
- أن التنمية وإن كان لها في الأغلب أساس اقتصادي وتتم في المحل الأول بالموارد المتاحة وأوجه النشاط الإقتصادي فإن هدفها الأخير هو الارتفاع بمستوى الإنسان اقتصاديا واجتماعيا وخلقا على السواء، فالتنمية عملية متكاملة، لها جانبها الاجتماعي والإنساني مثلما لها جانبها الاقتصادي والتكنولوجي ما دام الهدف الأخير منها هو خير المجتمع والناس.
- إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهوم التنمية هو تباين التفسيرات التي قدمها علماء الاجتماع لهذا المفهوم، وربما يرجع هذا في جانب كبير منه إلى إختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية ويدفعنا هذا الموقف إلى عرض هذا المفهوم والتفسيرات المتباينة المرتبطة به كمقدمة لفتح الطريق أمام فهم هذه القضية الجديرة بالبحث والتقصي.

٢.٢ تعريفات التنمية:

قد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصاد البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من ق ١٨ وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوربية إتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية، فأصبحت هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترفيه الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة إلى ذلك إستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه في المجتمع، كما نجد مفهوم التنمية المستدامة الذي برز خلال مؤتمر إستوكهولم في ١٩٧٢، حول البيئة الإقتصادية الذي نظمتة الأمم المتحدة، والذي يعني التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والاجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا. (عياد، ٢٠٠٣، صفحة ٩٨)

ولقد إرتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات اجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها نطاق التنمية على التوافق مع نمط معين من التطور.

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، بحيث خلال الخمسينات إهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن خلال الثمانينات تم إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وعند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية. (ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، ٢٠١٠، صفحة ١٣٢) ويرجع الفضل إلى هيربرت سينسر في إنتشار كلمة التطور عند صياغته نظريته في التطور الاجتماعي والتي تلخص في أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور في تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، كما يرى أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر الحياة الاجتماعية تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في التطور وتخضع بدورها للإنتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص، كما ذهب سينسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأن التطور يتميز بالحتمية، وأنه يسير في خطوات ثابتة وليس للإنسان فيه أي دور، معنى هذا أن التطور الاجتماعي يسير وفق قانون طبيعي. (حفظي، ٢٠٠٤، صفحة ٢٥)

فالتنمية الحقيقية إذن هي إنجاز تغييرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والإقتصادية، والسياسية والعلمية والثقافية، بحيث تتضمن التخصص المهني ذا المستوى المرموق، وتحديد الوظائف الإقتصادية والإدارية وتكاملها علميا وعقلانيا، كما تشمل الخصائص السياسية، تكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها، وأن يحتوي النظام أو التركيب الاجتماعي السائد، ويعمل بصفة مستمرة على تطويرها، بحيث تبرز إتجاهات إيجابية، ويتغير من خلالها نسق الإعتقاد على ألا يكون على حساب القيم الاجتماعية الرصينة، بهدف الوصول إلى توازن متبادل بين الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، والنظر إلى التنمية كعملية متكاملة ومتراطة الجوانب، وإعتبارها تغييرا اجتماعيا جوهريا يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعي بكل مكوناته ونظمه وأنساقه. (قنوص، ١٩٩٩، صفحة ١٨)

لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن ١٨ وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد. (عياد، ٢٠٠٣، صفحة ١٨).

نجد أيضا أن مفهوم التنمية تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، بحيث خلال الخمسينات إهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن خلال الثمانينات نجد إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وعند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية. (ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، ٢٠١٠، صفحة ١٣٢)

فالتنمية الحقيقة إذن هي إنجاز تغييرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والإقتصادية والسياسية والعلمية، والثقافية، بحيث تتضمن التخصص المهني ذا المستوى المرموق، وتحديد الوظائف الإقتصادية والإدارية وتكاملها علميا وعقلانيا، كما تشمل الخصائص السياسية تكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها وأن يحتوي النظام أو التركيب الاجتماعي السائد، ويعمل بصفة مستمرة على تطويرها، بحيث تبرز إتجاهات إيجابية، ويتغير من خلالها نسق

للإعتقاد على ألا يكون على حساب القيم الاجتماعية الرصينة، بمهدف الوصول إلى توازن متبادل بين الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، والنظر إلى التنمية كعملية متكاملة مترابطة الجوانب، وإعتبارها تغييرا إجتماعيا جوهريا يجب أن يطرأ على البناء الإجتماعي بكل مكوناته ونظمه وأنساقه. (قنوص، ١٩٩٩، صفحة ١٨) وعرفها ر. بودون و ت. بوركيو في المعجم النقدي لعلم الاجتماع أن : هذا التعبير وإضافاته 'التخلف' ثم البلدان النامية ظهرت في إطار النظام العالمي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية والمنظمات الدولية التي أنشأت فيما بعد وقد أكملت حساسية اليسار هذه التعابير بفكرة "العالم الثالث" التي تشق لها مستقبل كبير، لقد صنعها بلاندييه على طراز التعبير القانوني الذي عرف القوة الإيديولوجية التي نعرفها وهي توصي (أي فكرة العالم الثالث) بأن النظام العالمي الجديد يفرض على جمعية الأمم إنقساماً طبقياً، إن المواجهة بين التنمية والتخلف أو البلدان المتقدمة والبلدان النامية توحى بعملية نشوئية ذات خط مستقيم، إن مفهوم العالم الثالث بإدخاله الفرضية الضمنية التي أدت إلى إمتداد جدلية صراع الطبقات على صعيد الكرة الأرضية، يستعيد الرؤية التاريخية لما ركس بعد تحديثها. (بودان و حداد، ١٩٨٦، صفحة ٢٠٥)

وقد حدد "ساندر" أربعة مداخل أساسية تشكل الاطار النظري لتنمية المجتمع في نظره هي :
أولاً: التنمية كعملية وهنا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي من خلالها النسق من النموذج البسيط الى الأكثر تعقيدا ويمكن قياس هذا الانتقال من البساطة الى التعقيد في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو- إجتماعية.

ثانياً: التنمية كمنهج وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الإهتمام في ظل هذا البعد بالعملية قائماً، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز، حيث يكون التركيز، هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الإلضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة المهدف.

ثالثاً: التنمية كبرنامج ويكون التركيز هنا على مجموعة الأنشطة ويصبح البرنامج ذاته هو المهدف، ويذهب "ساندرز" الى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيتضمن قائمة بالأنشطة ويكون الفرض الموجه هنا هو تنفيذ هذه الإجراءات يمكن أن يحقق مجموعة الأنشطة، وهذا التركيز على البرنامج وليس على الجماهير هو ما يجعل هذا المدخل مدخلا ذا طابع صوري إلى حد كبير.

رابعا: التنمية كحركة ولا يكون التركيز هنا على مفهوم البرامج وإنما على الإرتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

ويؤكد "ساندرز" في نظريته عن التنمية على أن هناك أربعة ميادين أساسية في النظرية السوسولوجية ذات إرتباط وثيق بنظرية التنمية تتمثل في التغير الإجتماعي، الضبط الإجتماعي، التنظيم الإجتماعي، وعلى الاجتماع السياسي. (بودان و حداد، ١٩٨٦، صفحة ٢٠٣)

٣. الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية:

قبل إبراز مختلف الإتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التنمية، جدير بنا أن نقدم الإحترازات المنهجية التالية:

١.٣ الإحترازات المنهجية في دراسة نظرية التنمية:

أولاً- موضوع تتجاذبه كل التخصصات، في تحديد مفهومه يفلت إلى تحديد شامل جامع ومانع، وعليه فهو موضوع صعب المنال، يخضع للسياق التاريخي ولتمثيلات الباحث لمفهوم التنمية، وهذا ما أسماه بيار بورديو Subjectivation أي الذاتيات، في حين تناولت الدراسات السوسولوجية لإثبات التناول العلمي: عملية الطرح Objectivation أي الموضوعية.

ثانياً- يمكن تصنيف الإتجاهات إلى صنفين: المقاربات الكلاسيكية والتي في إعتقادنا تبدأ من ٦٠ و ٧٠ كالإتجاه الماركسي و الإتجاه الفيبيري، والإتجاهات المحدثّة بعد دخول مفهوم التنمية للمنظمات الدولية وأهداف الألفية والإهتمام بالعنصر البشري بداية من تسعينيات القرن الماضي.

ثالثاً- من الصعب فهم التنمية في الدول النامية في ضوء نظريات غربية عنها ولا تنطلق من واقعها وخصوصياتها، لأنها ببساطة جاءت إستجابة لظروفهم المحلية ولا يمكن إسقاطها على واقع المجتمعات النامية بطريقة فجّة لأن هذه المجتمعات تختلف في كل جوانب حياتها التاريخية منها والإقتصادية والإجتماعية والثقافية فمن المحفّف في حق واقع هذه الدول العربية إسقاط دراسات أُنجزت في ظروف غريبة عليها فلن تكون هناك أي مصداقية علمية في ذلك.

وعليه فقد ظهرت رؤى نظرية نقدية تحاول تفسير واقع مجتمعاتنا والإقتراب منها أكثر، حيث شهدت السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في دراسات التنمية التي تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من مجتمعات البلدان النامية، وإن كنا نتفق على أن الدول النامية (أو التي في طريق النمو)، تعيش تكوينا إجتماعيا متعدد الأنماط بإعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتأخرات الثلاث: تخلف، تجزئة، تبعية، التي تطبع مجتمعات هذه الدول فلا مناص من أن يصفح علم إجتماع التنمية هذا الواقع من منظور سوسولوجي (متعدد الأبعاد) متجدد ينعكس على المناهج والمهام التي يتعامل لها مع هذا الواقع، بمعنى آخر أنه إذا كانت هذه الرؤية تقوم على مركزات موضوعية بإعتمادها على الخصائص التاريخي-ثقافية في إطار السياق التاريخي لواقع معين. (قيرة، ٢٠٠١، صفحة ٢٧)؛ وعليه سوف نعرض بعض الإتجاهات الأساسية في دراسة التنمية منها ماهو كلاسيكي ومنها ماهو حديث في الآتي:

١.١.٣ الإتجاهات الكلاسيكية في دراسة التنمية

يمكننا إدراج مختلف الإتجاهات الكلاسيكية التي تعرضت لموضوع التنمية بالدراسة كالاتي:

- الإتجاه الماركسي:

يؤكد ماركس أن الناس خلال الإنتاج الإجتماعي الذي يمارسونه يقيمون علاقات محدودة ومحتمة، علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية، وجماع هذه العلاقات الإنتاجية هي ما يشكل البناء الإقتصادي الإجتماعي في المجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوق ي تألف من النظم القانونية والسياسية، والتي تطابقها بالضرورة أشكال محدودة من الوعي الإجتماعي، وإذا فأسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الإجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، بعبارة أخرى فإن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل الوجود الإجتماعي هو الذي يحدد وعيهم.

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر الماركسي في دراسة قضية التنمية أو التحديث، فماركس وإنجلز قد تناولاها على نحو معين قبل أكثر من قرن من الزمن، فكتاب "رأس المال" ذاته يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدي إلى مجتمع برجوازي حديث، وكتابات ماركس عن المجتمع الزراعي في مؤلفه "١٨ برومير ولويس بونايرت" تعد هي الأخرى إسهاما في تحليل المجتمع التقليدي بوجه عام، كذلك فإن مقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند تعد تحليلا لعملية التنمية في مجتمع تقليدي متخلف، بل إن البعض قد ذهب إلى أن المنشور الشيوعي ذاته يعد نظرية في التنمية والتحديث. (الجوهري، علم إجتماع التنمية، ٢٠١٠، صفحة ٢١٥). وقد قدمت الماركسية عند معالجتها لقضية التخلف والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، واعتمدت على العوامل الاقتصادية كأساس لتحديد وضع المجتمع وبنائه الاجتماعي ورؤيتها للمراحل التاريخية كمرحلة حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع، إلى جانب تصورها للعلاقة بين قوة الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية. ومن هذا المنطلق نظرت الماركسية إلى التنمية باعتبارها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والإقتصادي والسياسي. (حفظي، ٢٠٠٤، صفحة ٣٠، ٣١)

وحسب ماركس فإن عملية التنمية لم تكن إقتصادية فقط في أساسها فلقد إكتسبت قوتها الدافعة من سعي الرأسماليين الدائب نحو تنمية رؤوس الأموال عن طريق إستغلال العمال، مما أدى إلى سعي الرأسماليين نحو تحديث وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم، وبذلك تتم التنمية الرأسمالية عند ماركس من خلال أداة معينة هي الطبقة البرجوازية التي تلعب دورا معجلا، أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا هذه الطبقة. ولقد نظر ماركس إلى التنمية الرأسمالية أو التحديث بوصفها عملية شاملة بدأت في أوروبا ثم بدأت تسود العالم بأكمله من خلال إنتشار الثقافة البرجوازية في البلدان المتخلفة ولقد درس ماركس الهند من هذه الزاوية في مقالين شهيرين نشرتا سنة ١٨٥٣، حيث وضع في مقاله الأول أن تراث التخلف الهندي كان مرتبطا بالنمط الآسيوي للإنتاج، كذلك أوضح ماركس أن القرية الهندية الصغيرة تعكس ما أطلق عليه بالإستعباد الشرقي بسبب وجود نظامي الرق، اللذان أذلا وأخضعوا الإنسان للظروف الخارجية بدلا من تمكنه للسيطرة على هذه الظروف. (الجوهري، علم إجتماع التنمية، ٢٠١٠، صفحة ٢١٧)

ملخص القول يؤكد معظم السوسيولوجيين إفتقار الفكر الماركسي - في تحليله وخاصة للتنمية الرأسمالية - البديل الذي يعد مطلبا أساسيا لأي نظرية في التنمية بالإضافة إلى ذلك يؤكد الواقع أنه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي سواء كان ذلك النموذج السوفييتي أو الصيني، أو الكوبي أو الفيتنامي قابل للتطبيق بالصورة نفسها في كل مكان، وإنما توجد شروط أولية عامة يتعين توفيرها في المجتمعات إذا أريد لها تحقيق تنمية وفقا لمفاهيم وأهداف هذا الفكر، علاوة على ذلك يؤكد لنا الواقع أيضا إختلاف النماذج التي تبنت الشروط والأهداف الماركسية في السبيل الذي خطته لتحقيق التنمية في مجتمعاتها، فنجد الصين مثلا ركزت على إعطاء الزراعة الأولوية فالصناعة الخفيفة ثم الصناعة الثقيلة، ركزت كوريا الديمقراطية الشعبية على الصناعات الثقيلة مع تنمية الصناعات الخفيفة والزراعية في آن واحد. (حفظي، ٢٠٠٤، صفحة ٦٣).

وعليه يمكن القول أنه على الرغم من التحليلات التي قدمها ماركس حول الرأسمالية والتنمية والتخلف لكن لا يمكن إعتبارها نظرية تخلف وتنمية مكتملة الأركان لدى ماركس بمعناها الحديث المحدد تاريخيا، فماركس قدم تحليلا للتطور التاريخي «المادية التاريخية» والتطور الرأسمالي بخاصة وما ستؤدي إليه تلك التطورات من تحول نحو الاشتراكية، كما قدم مفهوم للتنمية بإعتبارها لحاقا بالغرب أو نموذج لمراحل التطور، فربط تطور التنمية بالأطار الإيديولوجي للمجتمع سواء كان إشتراكي أو رأسمالي.

- الإتجاه المثالي في تفسير التنمية

حاول ماركس فيبر صياغة إطار نظري بديل للماركسية لدراسة نشأة النظام الرأسمالي، حيث بدأ فيبر بتوضيح العلاقة التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الإقتصادية ويترتب عن هذه العلاقة إرتباط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية التي تقدر العمل وتعقلن التنشئة الإجتماعية للفرد وتمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة. (قيرة، ٢٠٠١، صفحة ٥٦). ولقد أولى «فيبر» الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة وروح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية أهمية خاصة في نشأة النظام الرأسمالي بوصفه نموذج التنمية الذي حققه المجتمع الغربي، وقد دعم فيبر تصوره هذا بالشواهد التاريخية التي تؤكد أن الأخلاق البروتستانتية ترتبط بالنجاح ونمو الرأسمالية. (قيرة، ٢٠٠١، صفحة ٥٧)، حيث ركز فيبر على أثر الإتجاهات الدينية والثقافية وكذلك العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية وأثرها على سلوك الأفراد، وخاصة السلوك الإقتصادي، وإحداث التنمية، واعتبر أن التمسك بالدين والأخلاق يعد من أهم أسباب التقدم المجتمعات، وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والإتجاهات نحو التقدم والتنظيم الإقتصادي من ناحية أخرى، فالقيم والأخلاق والمثل هي التي توضح وتكشف معاني الفعل والظواهر. وعلى ذلك فنقطة الإنطلاق في دراسة فيبر، للدين، كما يقول رايون ارون: هي محاولة الإجابة على سؤال مؤداه: إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الإقتصادي لكافة المجتمعات؟ وتوصل فيبر من ذلك إلى وجود تأثيرات متبادلة بين الظواهر الدينية والظواهر الإقتصادية.

ويرى فيبر أهمية الأخلاق الإقتصادية للدين، فالدين وما يتضمنه من قيم إقتصادية هي موجه للسلوك، وقام فيبر بدراسة ٦ ديانات عالمية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول، ويتم ذلك من خلال وسائل الإنصال الجماهيري والتعليم والسياحة. (رشوان، ٢٠٠٩، صفحة ٤٣). ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات القائمة على التنظيم الرشيد والذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية والثروات والإنتاج من أجل السوق والإنتاج للجماهير ومن خلال الجماهير، والإنتاج من أجل المال، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل، تلك التي تتطلب تفرغا رئيسيا في حياة الفرد، وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها: العمل الشاق، الإقتصاد في الإنفاق، ضبط النفس، تجميع رؤوس الأموال، الإبداع، الترشيد.

تلك هي الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة وهي بذلك تختلف عن أشكال الرأسمالية الغربية الحديثة التي ظهرت في مجتمعات غير غربية خلال مراحل تاريخية وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة، وسلوك معين وظروف إجتماعية معينة، ذلك لأن التنظيم الرأسمالي لا

يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل، ويتمسكون بالخرافات ويتميزون بعدم الكفاءة. (الجوهري، علم إجتمع التنمية، ٢٠١٠، صفحة ٢٢٧).

نرى أن فير أكد على العلاقة بين الخصائص الدينية للفرد وتوجهاته على القيم الدينية وبالتالي على النظام الرأسمالي، فالرأسمالية الحديثة نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الإقتصادية فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوكيات وأخلاقيات عملية، لأنها تهتم إهتماما كبيرا بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وهي تمنح العمل قيمة أخلاقية كبيرة كما أنها تقدر العمل، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس والتعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطا ذكيا.

وفي إطار الانتقادات التي وجهت لفير انطلق بعضها من دلائل تشير إلى أن الكنفوشية مثلا لا تختلف كثيرا عن كل من المسيحية و اليهودية، فهي تدعو إلى النزعة العملية في الحياة، كما أن تعاليم كنفوش تضمن نظرية منظمة عقليا في تنشئة الفرد و هنا يمكن الاستعانة باليابان كخبر نموذج يضحد وجهة نظر فير، فعلى الرغم من أن الديانة السائدة في اليابان ليست هي الديانة المسيحية أو اليهودية، أو أنها لم تشهد منذ منتصف القرن ١٩م تغيرا في معتقداتها الدينية ورغم هذا كله استطاعت اليابان أن تحرز تقدما كبيرا و هائلا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بمعنى أنها حققت نظاما رأسماليا بامتياز هذا بالإضافة إلى اعتبار فير لم يعالج الجوانب المختلفة للدين وإنما اكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين المتعلقة ب ٦ ديانات عالمية وهي: الكنفوشية، الهندوسية، البوذية، اليهودية، المسيحية و الإسلام، وأثر هذه الأخلاقيات الاقتصادية على التنظيم الاقتصادي و الحياة الاجتماعية للشعوب التي تضم هذه الديانات.

- اتجاه النماذج والمؤشرات:

يعتبر من أكثر الإتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية، ويتضمن هذا الإتجاه شكلين أساسيين الأول: كمي والثاني: كيفي، وتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الإتجاه في:

- ١- تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية.
- ٢- تحديد ما يعد أو ما يعتقد أنه من الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية (أو التغير الاجتماعي الإقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل.
- ٣- صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أما المؤشرات المستخدمة فهي عديدة ومتنوعة منها متوسط الدخل الفردي ونسبة السكان الذين يعملون في كالزراعة ودرجة التعليم والنسبة المئوية للسكان الحضريين. (الجوهري، علم إجتمع التنمية، ٢٠١٠، صفحة ٢٣٦)

وعليه فالإتجاه الانتشاري يقوم على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل التي ينبغي أن تحتذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية)، من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها. ويعتبر دانييل لينر أحد رواد هذا الاتجاه، والذي يشكو (الاتجاه الانتشاري) من ضعف نظري أساسي يتمثل في: تأكيده المستمر على فكرة الثنائية تقليد / تحديث.

واهتمامه بالأجزاء وابتعاده عن أي نظرة شاملة، بمعنى أن تغيير العلاقات بين الأجزاء هو السبيل إلى تجاوز الفروق والاختلافات، والانحراف عن المهام الأصلية التي سعى منذ البداية إلى تحقيقها وابتعاده عن أعمال الرواد المحدثين. وهكذا يبدو واضحاً أن ما يسعى هؤلاء العلماء إلى التوصل إليه هو متوسطات حسابية لا اجتماعية. وأعتقد أن هذا الخلط هو الذي أدى بهم إلى تطبيق مفاهيم كمعدل التحضر العالي ولأن بعض هذه الدول قد بدت لا تتفق مع المعايير والمتوسطات الحسابية التي توصلوا إليها لتحديد المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات الأوروبية المتقدمة، فضلاً عن أنهم يعتقدون أن الخصائص الكمية الإمبريقية تكاد تمثل أو تعبر عن الواقع الاجتماعي. ومن هنا يمكننا أن نذهب إلى المعنى أو الدلالة التي تشير إليها إسهامات هؤلاء العلماء محدودة. وعلى ذلك فإن هذا الاتجاه لا يستطيع — بحكم القيود المفروضة عليه — أن يزودنا بفهم عميق للأسباب الواقعية (أو الممكنة) للتغير، لسبب بسيط هو أن أصحابه غالباً ما يجرّدون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخي — البنائي للدول النامي ولست أنكر — بطبيعة الحال إمكانية الاستفادة القصوى من البيانات الإحصائية، إنها مطلب ضروري في دراسة الواقع الاجتماعي على أن تكون مستندة إلى إطار نظري وفهم تاريخي مقارن.

— الإتجاه البنائي:

إنّخذ بارسونز موقفاً مشابهاً إزاء دراسة التغير الاجتماعي حيث يرى أن دراسة الخصائص البنائية للمجتمع ينبغي أن تسبق دراسة التغير، وهكذا فالبنائية الوظيفية تقدم القليل لتفسير التغير الاجتماعي، وترتكز البنائية الوظيفية على أربعة فرضيات:

- المجتمع عبارة عن نظام أي أنه كل يشمل على أجزاء يعتمد كل منها على الآخر.
- يأتي هذا الكل النظام قبل الأجزاء، أي لا يستطيع أحد فهم الجزء منفرد بمعنى (المعتقدات الثقافية، المؤسسات القانونية، الأنماط الاجتماعية للتنظيم العائلي، المؤسسات أو التنظيمات الاقتصادية، التكنولوجية)، إلا بإرجاعه إلى النظام الأوسع الكلي.
- فهم الجزء بإرجاعه إلى الكل يحدث بالنظر إلى ذلك الجزء على أنه يقوم بوظيفة المحافظة على الكل، وهذه العلاقة بين الأجزاء والكل هي علاقة وظيفية.
- إذا كان قد تم تحديد أن الاعتماد المتبادل للأجزاء هو نفسه اعتماد متبادل وظيفي وأن الأجزاء هي على نحو مشترك متساندة مع بعضها البعض فإن هذا التناغم التبادلي المشترك يعمل على صيانة وتدعيم الكل.
- يرجع بارسونز هذا التناغم المتبادل في الأساس إلى مكونات النظام الاجتماعي وذلك عندما يتطرق إلى الحاجات الضرورية البنائية أو الحاجات الضرورية المنسجمة بين البناءات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية).
- إن فهم الإنسجام بين البناءات أو عناصر المجتمع يتشابه من الناحية المنهجية ما إستخدمه ماكس فيبر حين ميز بين مستوى المعنى والفهم على مستوى السبب، لكن فيبر حفز أتباعه من علماء الاجتماع لدراسة الظواهر الاجتماعية على المستويين معاً: مستوى المعنى ومستوى السببية. (قيرة، ٢٠٠١، صفحة ٣٦، ٣٧)

٢.١.٣ الإتجاهات الحديثة في دراسة التنمية

ترجع حدة هذا الاهتمام المتزايد بقضايا التخلف والتنمية إلى الطبيعة النبوية لظاهرة التخلف الذي يتميز عن غيره من الوقائع الاجتماعية الأخرى بالتركيب والتعقيد وبالدينامية، التي تجعل منه دائما في تغير مستمر، هذا بالإضافة إلى كون مطلب التنمية هو مطلب تاريخي تتطلع إليه كل المجتمعات بمكوناتها وشرائنها، الأمر الذي جعل موضوع التنمية من أهم قضايا العصر، مما حتم على الباحث داخل العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع، الاجتهاد للإحاطة بإشكالية التنمية من خلال مقارنة ظاهرة التخلف من زاوية معينة والتي تختلف باختلاف توجهات الباحثين الإيديولوجية ومشاربهم الفكرية. ومن أهم الإتجاهات والمقاربات النظرية الحديثة التي حاولت أن تتطرق لإشكالية التخلف والتنمية، نجد ما يلي:

- نظرية التحديث :

تطورت نظرية التحديث في الخمسينات، والستينات من هذا القرن، على أيدي عدد من علماء الاجتماع، وخاصة جماعة من المدرسين، لعل أهمهم جميعا تالكوت بارسونز TALCOTT PARSONS، وقد بدأ جزء من التحديث مع إختيار الإمبراطوريات الإستعمارية القديمة، وقد أصبح العالم الثالث مركز إهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين للبرهنة على أن البلاد المتجهة نحو الإستقلال، يمكن أن تحقق التنمية في ظل العلاقة مع الغرب، بدلا من تحقيقها في ظل الإتحاد السوفييتي، وقد عكس ذلك إلى إهتمام الأمريكيين بفحص الأحوال الاجتماعية، والإقتصادية التي تؤدي إلى التحديث. (وبستر، ٢٠٠١، صفحة ١١٥)، وعليه فكرة التحديث جاءت نتيجة للثورة الصناعية في إنجلترا والثورة السياسية في فرنسا، وانصب نشاط العلماء على تحديد أهم المتغيرات التي أحدثتها الثورتان في أوروبا الغربية لرسم حدود الظاهرة وإعداد تعاريف لها ورغم إختلاف التعاريف التي أعطيت للتحديث إلا أنه قد يفهم على أنه: إستحداث شيء قسم وتحويله إلى صورة حديثة بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المختلفة، أو بمعنى آخر وإعادة تشكيل شيء كمي يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث، فالتحديث إذن هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية والفن وأسلوب الإنتاج، وبذلك يمكن القول بأن التحديث ينتشر من المراكز إلى المحيطة أو المجاورة، وأن أساس هذا الإنتشار هو التحضر والتصنيع. (كعباش، ٢٠٠٧، صفحة ٤٨).

- إتجاه الانتشار الثقافي الحضاري:

وهو إتجاه في دراسة التنمية، يعلن أن التنمية كشكل من أشكال التغير الإجتماعي تتم بواسطة الإنتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وهذه النقطة الإشعاعية في القرن العشرين والحادي والعشرين هي الغرب، وبالتالي فإن هذا النوع من التغير الإجتماعي، يتم بالقدر الذي ينقل الغرب فيه إلى المجتمعات المتخلفة مقومات التقدم وهي: المعرفة العلمية والتكنولوجية ورأس المال، والمهارات والقيم الغربية. (عبد الكافي، ٢٠٠٥، صفحة ٦١)

لقضية الأساسية التي ينطوي عليها هذا الإتجاه هي أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق إنتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية، كذلك يفترض هذا الإتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول، والجديد الذي يميز هذا الإتجاه هو إهتمامه بالعلاقات الإقتصادية والسياسية التاريخية والمعاصرة بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم، إن الانتشار والتثقيف يمثلان جوهر عملية التنمية، وأن التخلف يظل قائما في حالة وجود

مقاومة تحاول دون تحقيق هذا الانتشار، وفضلا عن ذلك فإن هذا الاتجاه يهتم بدرجة أقل من غيره بدراسة طبيعة التخلف وأسبابه، ويمثل هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية كل من "ولبرت مور" Wilburt Moor و "دنيال ليرنر" Daniel Lerner و "كارل دوتش" Karl Deutsch، الذين يذهبون الى أنهم يقدمون لشعوب العالم الثالث علاجاً لمشكلاتهم، بل وينصحونهم بالانتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة، والتي تتمثل في رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم، فإذا ما أرادت دول العالم الثالث أن تحقق تنميتها فما عليها إلا أن تخلق صوراً اسيوية أو إفريقية أو أمريكية اللاتينية من الحضارة الغربية» (كعباش، ٢٠٠٧، صفحة ٧٩).

والواقع أن القيم التي يوصي بها أصحاب الاتجاه الانتشاري الدول المتخلفة بتبنيها هي قيم المجتمع الرأسمالي (أي الحرية الاقتصادية، النظام السياسي الديمقراطي) بعبارة أخرى فإن أصحاب هذا الاتجاه يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة، تشجيع للمنظمين والتجار الذين يستطيعون جلباً إلى جنب الدولة، إنجاز المهام الاقتصادية الأساسية ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على المستوى السياسي، أما على المستوى الاجتماعي فهم يطالبون بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وإتاحة مزيد من الفرص لتحقيق حراك اجتماعي وفضلاً عما تنطوي عليه وجهة النظر هذه من تزييف، فإنها تتجاهل حقيقة أساسية هي أنها إذا نجحت الرأسمالية في تطوير وتنمية المجتمعات الأوروبية فإن ذلك لا يعني أن نفس النموذج يمكن تكراره أو إتباعه في حالة الدول المتخلفة الآن. (الجوهري، علم إجماع التنمية، ٢٠١٠، صفحة ٢٦٦). ان الانتشار والتثقيف يمثلان جوهر عملية التنمية، وأن التخلف يظل قائماً في حالة وجود مقاومة تحول دون تحقيق هذا الانتشار وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاتجاه يهتم بدرجة أقل من غيره بدراسة طبيعة التخلف وأسبابه.

١ - الماركسية المحدثّة والتنمية:

إنطلقت الماركسية المحدثّة منتقدة النظرية البرجوازية، وبخاصة في تغافلها المتعمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة، ولقد طور الماركسيون المحدثون آراء ماركس بما يتسق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، ويؤكد الماركسيون المحدثون على ضرورة فهم العالم بإعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلاً عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، وعلى التنمية أن تحقق أهدافاً قومية تنبع أساساً من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فكل تحول يجب أن يكون ذاتياً بالدرجة الأولى.

ومن أهم الخصائص المميزة للماركسية المحدثّة اتسامها بالنظرة العالمية وذلك لإهتمامها بموضوعات متعددة مثل القوى السوداء، والقوى الطلابية وتحرير المرأة وثورة الفلاحين وهذا يعني بلورة للانتقال الذاتي ويعتبر أيضاً مخالفة للنموذج الماركسي الصارم الذي تحتل فيه طبقة البروليتاريا المركز الرئيسي، وبهذا يمكن القول أن إهتمام الماركسية المحدثّة لم يقتصر على دراسة الطبقة فقط، وإنما امتداد إلى الاهتمام بالأفراد والجماعات بغرض مساعدتهم على التعبير عن أنفسهم من خلال خصائصهم الواقعية. ومن أهم الخصائص العملية للماركسية المحدثّة تأكيدها على ضرورة التحويل الذاتي، ولقد تبلور ذلك بوضوح في كل من كوبا والصين، حيث إتجهت إلى تدعيم الإنسان الإشتراكي والحوافز الأخلاقية. (كعباش، ٢٠٠٧، صفحة ٩٥، ٩٦).

١ - الإتجاه الاجتماعي التطوري:

يهتم هذا الإتجاه بوضع المرأة ومركزها عبر المراحل التاريخية من خلال التغير والتطور التلقائي للمجتمعات، وهذا الإتجاه يسمح بدراسة أدوار المرأة من خلال الديناميكيات المختلفة التي تولد التغير الاجتماعي مثل التغير في البناء السكاني، التوازن بين الموارد والإحتياجات، تقسيم العمل بين الرجال والإناث، أثر إستخدام التصنيع والتكنولوجيا على حياة الإناث والذكور، ويتجه هذا النموذج نحو دراسة الفروق بين الجنسين لاسيما من حيث تقسيم العمل وتأكيد على تفاوت الأجور بين الجنسين، وهذا في حد ذاته يمكن إعتباره سببا في نفس الوقت، ويعتبر كذلك إعتبارا ضمنيا للميل المتزايد نحو إنكار أي تفاوت بين الرجال والنساء حتى في فرص التعليم والتدريب، ويدافع أنصار هذا النموذج عن تخصص كل من الجنسين فيما يعمل، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية ونوعيتها.

وتؤكد خصائص هذا النموذج أنه كلما إتجه المجتمع نحو التخصص كلما زادت إنتاجية الإناث كمجموعة متخصصة، وبناء على هذا الإعتقاد، كانت المجتمعات البدائية التي من طبيعتها عدم التخصص أي أنها أقل إنتاجية وبالتالي أكثر فقرا، وحتى في المجتمعات الأكثر تعقيدا وتقدما نجد أن الجماعات الغير متخصصة تؤدي أعمالا هامشية ذات إنتاجية محددة، ومن منطلق عدم المساواة بين الجنسين في هذه المجتمعات تؤكد بوسروب busrup: «أن المرأة تقوم بأعمال بسيطة وغير مهمة في المستويات الدنيا للإقتصاد، وهذا يرجع إلى وجودها في المستوى الأدنى للهوة الإنتاجية، وبالتالي تعاني من عدم المساواة وإنعدام العدالة في المعاملة.

وتضيف أن المشكلة تتكرر بالنسبة لوضع الإناث في المشاركة السياسية، وبمعنى آخر أنه كلما زادت الهوة إتساعا بين العمليات المنزلية التي تؤديها المرأة، والمشاركة الاجتماعية كلما إنكمشت المرأة في حكر الأعمال المنزلية، وفقدت فرصة المشاركة في قرارات المجتمع، وقد ساعد إتجاه الدول المتقدمة نحو التخصص والمهنية والبيروقراطية في تأكيد هذا الإتجاه بالنسبة للقطاعات الفقيرة. (فهيم، ٢٠٠٣)

- الإتجاه السيكلولوجي:

الذي يركز على مجموعة من الدوافع والذي ينظر إلى التطور والتنمية الإقتصادية على أنها تعتمد على سلوك المنظم ودوافعه، إذ أن فرانك ينظر إلى سلوك المنظم بإعتباره عاملا محفزا للتطور، لأن دافع الربح هو الذي يحدد محتوى سلوك المنظم ولا تحدده دوافع الإنجاز، رغم ذلك لا يمكن إنكار العلاقة بين التنمية والسلوك الاجتماعي، أو نفعل الدور الذي تلعبه الدوافع السلوكية في التنمية إلا أن تأثيرها يتوقف على ما إذا كانت تعبر عن الحاجة الاجتماعية في وضع محدد، وهذه الحاجة تتغير على الدوام، إذ أنها تتحدد بدرجة ما بالشروط المادية لحياة المجتمع، معنى ذلك أن الأفكار والدوافع والصفات الفردية لأعضاء المجتمع تتغير بتغير علاقات الإنتاج الاجتماعي، ومن هنا فلا بد من تحليل البناء الاقتصادي للتوصل إلى دور العوامل السيكلولوجية في تعزيز أو تقييد التنمية. (فهيم، ٢٠٠٣، صفحة ٦٧)

- الإتجاه التطوري المحدث:

ذهب بارسونز إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع وأن العملية التطورية التي تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور في نظر بارسونز - عمليات التباين والتكامل والتعميم (في داخل النسق القيمي ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطويرية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة. (الجوهري، علم إجتماع التنمية، ٢٠١٠، صفحة ٢٤٩) أما

روستو فقد حاول وضع بديل للنظرية الماركسية، خاصة بعد تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، وقد حاول روستو تصنيف جميع المجتمعات من الناحية الإقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للإنطلاق والمجتمع المنطلق، السائر نحو النضوج، وأخيرا مجتمع الإستهلاك الشعبي.

- نقد الإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية:

قد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المتعمق من جانب علماء الإجتماع الرادكاليين والتقدميين الذين رأوا أنها جميعا ذات أهداف سياسية تتلخص في محاولة تحويل بلدان العالم الثالث إلى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تصدير عناصر بنائية فوقية وسيكولوجية إلى هذه البلدان مع الإبقاء على البناء الأساسي فيها في حالة من التخلف مما تسهل معه نهب ثرواتها وإخضاعها للتبعية الدائمة.

فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الأساس معالجة غير علمية تتجاهل تماما الأبعاد التاريخية للتخلف وفضلا عن ذلك فإنها تشتمل على أحكام قيمية متحيزة ونفس الشيء بذاته أي أنها فسرا التخلف بالتخلف. فالقيم والعادات والتقاليد والأنساق الإجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتائج وليست مسببات للواقع الإجتماعي المادي الذي يعيشه الناس.

أما النمط الثاني من نظريات التنمية فإنه ينظر إلى معوقات التنمية نظرة شمولية وبنائية وواقعية ويبدأ بالتسليم وبناء على الأدلة، فإن أهم معوقات التنمية تتمثل في الإستغلال الواضح على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل نظام إقتصادي عالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة مما يحول دون نمو البلدان المتخلفة نموا طبيعيا. (سمير، ١٩٧٩، صفحة ٣٦)

حيث نرى أن نظريات التنمية الغربية تتصف أنها تتحدث عن التنمية بشكل شديد العمومية والتجريد كما لو كانت عملية مجزأة من السياق التاريخي للمجتمع من جهة ومن السياق العالمي للعلاقات بين الدول من جهة أخرى، فهي تبدأ بالتسليم بالواقع المتخلف للمجتمع في اللحظة الراهنة دون إبراز للعمليات التاريخية التي أدت إليه، وتقارن بينه وبين الواقع في المجتمعات المتقدمة دون إبراز للعلاقة بين التخلف في جزء من العالم والتقدم في جزء آخر منه، وكيف أسهم كل جزء منها في خلق الحالة التي توجد في الآخر، ويترتب على ذلك بالطبع إخفاء حقيقة الطابع الإستغلالي في النظام الإقتصادي والسياسي العالمي والذي نرى أنه الأساس الحقيقي لتخلف بلدان العالم الثالث، بالإضافة إلى أن منطلقاتها الأساسية مثالية تماما، فالواقع المادي المتخلف يعزى إلى عوامل فكرية أو ثقافية مثل: التقليدية أو المحافظة التي تسود البلدان المتخلفة وتحول بينها وبين التحديث.

وأیضا النموذج الأمثل الذي تجعل منه هدفا للتنمية هو نموذج المجتمع الغربي الرأسمالي وخاصة في خصائصه الشكلية والفرقية (مثل أسلوب التفكير وأنماط المعيشة والمؤسسات السياسية والإجتماعية والأساليب السلوكية ونوعية الخدمات الإجتماعية).

وبناء على هذه الخصائص الأساسية في النظريات الغربية عن التنمية فإن هذا المفهوم يعرف تعريفات مختلفة في صياغتها ولكنها متفقة في جوهرها بحيث يمكن في النهاية ترجمتها جميعا إلى تعريف واحد يقول: التنمية تعني بالنسبة لدول العالم الثالث تبني الخصائص والسمات السلوكية، السيكلوجية والثقافية والإجتماعية السائدة في البلدان الرأسمالية الغربية. (سمير، ١٩٧٩، صفحة ٣٦)؛ إن مناقشة النظريات المختلفة للتنمية وما تنطوي عليه من سلبيات أساسية عن

مسببات التخلف والنموذج الأمثل للنمو وما يترتب على ذلك من إجراءات وسياسات عملية لتحقيق التنمية وما يرتبط به من إيديولوجيات قد بينت لنا أنه يمكن تصنيف هذه النظريات إلى نمطين أساسيين: نمط يكرس التبعية للبلدان المتقدمة في إطار العلاقات الدولية القائمة يحمل من التنمية مجرد عمليات جزئية تتم داخل سياق عام متخلف، ونمط آخر يركز على ضرورة التنمية الشاملة عن طريق إحداث تغييرات جذرية في الأبنية الاجتماعية للبلدان المتخلفة دون ما تبعية وعن طريق تنمية القدرات البشرية لغالبية الناس في المجتمع على أساس توجيه فائض إنتاجهم نحو الهدف بإعتبار ذلك إستثمارا لا غنى عنه للتنمية. (سمير، ١٩٧٩، صفحة ٣٩)

يرى أصحاب الإتجاه التطوري أن معوقات التنمية تتمثل في الأنساق الاجتماعية والثقافية القائمة في البلدان المتخلفة، أما أصحاب ما يعرف بإتجاه المؤشرات فإنهم يرون أن معوقات التنمية تتمثل في فقدان سمات التنمية مثل سمة العمومية والتوجه نحو الإنجاز وخصوصية الأدوار وهي السمات المنتشرة في بلدان العالم الثالث.

وقد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المععمق من جانب العلماء الاجتماعيين الرادكاليين والتقدميين الذين رأوا أنها جميعا ذات أهداف سياسية تتلخص في محاولة تحويل بلدان العالم إلى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تضدير عناصر بنائية فوقية وسبكيولوجية إلى هذه البلدان مع الإبقاء على البناء الأساس فيها في حالة من التخلف مما يسهل معه مهمة نهب ثرواتها وإخضاعها للتبعية الدائمة.

فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الأساس معالجة غير علمية تتجاهل تماما الأبعاد التاريخية للتخلف، فضلا عن ذلك فإنها تشتمل على أحكام قيمية متحيزة ونفس الشيء بذاته أي أنها تفسر التخلف بالتخلف، فالقيم والعادات والتقاليد والأنساق الاجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتاجات وليست مسببات للواقع الاجتماعي المادي الذي يعيشه الناس.

أما النمط الثاني من نظريات التنمية فإنه ينظر إلى معوقات التنمية نظرة شمولية وبنائية وواقعية ويبدأ بالتسليم وبناءا على الأدلة، بأن معوقات التنمية تتمثل في الإستغلال الواقع على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل نظام إقتصادي عالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة مما يحول دون نمو البلدان المتخلفة نموا طبيعيا. (سمير، ١٩٧٩، صفحة ٤٠)

إن عجز البلدان المتخلفة عن تبني وتقليد وتطبيق نظريات التنمية، على الرغم من محاولاتها العديدة في ذلك، يرجع إلى إستيرادها لهذه النظريات في صيغة أجزاء فكرية متناثرة خارج وعائها الفكري الذي يتمثل في المرجعية الفكرية الأساسية الأصلية لهذه النظريات التنموية، لأن المرجعية الفكرية للنظريات التنموية هي الوعاء الذي يضم هذه النظريات، وفي الوقت نفسه هي الروح المحركة لتوظيف هذه النظريات، ولذلك فجميع النظريات التنموية مفردة، منعزلة عن مرجعيتها الفكرية تجعلها غير قابلة للتبني والتقليد والتطبيق.

وعليه فإن نظريات التنمية ذات الإتجاه الرأسمالي المحافظ طبقت في المجتمع الرأسمالي، لأنها نظريات تنموية نشأت ضمن مرجعية فكرية رأسمالية يؤمن بها ويعيشها مفكروها وشعبها، وكذلك الحال بالنسبة لنظريات التنمية ذات الإتجاه المادي التاريخي الإشتراكي، فإنها طبقت في المجتمع الإشتراكي المادي التاريخي، لأنها نشأت ضمن مرجعية فكرية إشتراكية، يؤمن بها مفكروها وشعبها. (زرواتي، ٢٠١٧، صفحة ٢٥٠)، أما فيما يتعلق بنظريات التنمية ذات إتجاه مدرسة التبعية، فلم يعمل بها بصفة كاملة وهادفة، لأنها نشأت لدى بعض المفكرين ينتمون إلى البلدان المتخلفة، وإذا ما

أرادت البلدان المتخلفة الإقلاع التنموي، فعليها الرجوع إلى نظرية تنمية متكاملة مستقلة، في إطار مرجعية فكرية تنمية أصلها : عقيدة الأمة وفرعها فكر وفلسفة ومبادئ وتاريخ وثقافة وآلام وآمال الأمة.

وإذا كانت بعض البلدان ليس لديها عقيدة، فيجب عليها تأسيس أرضية فكرية، تكون لها بمثابة عقيدة يؤمن بها علماءها وشعبها، ورغم أنه لا يوجد ما يعوض فعلا العقيدة محتوى وتأثيرا، وذلك لقوة وفائدة المراقبة والجزاء في العقيدة، وضعفها خارج العقيدة. أما فيما يخص البلدان الإسلامية، فالعقيدة الإسلامية كافية وكاملة وشاملة وشافية، لإعتبارها الأصل المرجعي الفكري التنموي، وللمرجعية الإسلامية مصادر أربعة هي: (زرزواني، ٢٠١٧، صفحة ٢٥٢)

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: السنة النبوية

ثالثا: الفكر الإسلامي

رابعا: الفكر الإنساني

وقد حدد الدكتور رشيد زرواتي في كتابه «التنمية بين الميادين، النظريات والنماذج» من خلال تحليله لنماذج التنمية نظريات التنمية ذات الإتجاه الذاتي (التنمية المستقلة)

فقد جاءت نظريات التنمية ذات الإتجاه الذاتي، أو ما يسمى بالتنمية المستقلة ردا على نظريات التنمية ذات الإتجاه الرأسمالي المحافظ، ونظريات التنمية ذات الإتجاه المادي التاريخي الاشتراكي ونظريات إتجاه مدرسة التبعية، هذه النظريات التي لم تجد مخرجا للتنمية بالبلدان المتخلفة.

يرى أصحاب نظريات التنمية المستقلة، أن مصدر التنمية بالبلدان المتخلفة هو داخلي بمعنى أنه يشترط في تنمية البلدان المتخلفة أن تتبع التنمية بها من الداخل وذلك بالتنسيق بين الدولة، الحكومة، المؤسسات والشعب، وأن التنمية لا تشتري ولا تقترض ولا تستورد ولا تصدر.

ويؤكد المنظرون للتنمية المستقلة أنه ينبغي على البلدان المتخلفة الإعتماد على الذاتي إنطلاقا من تشجيع الوسائل البسيطة والصناعات الصغيرة التي في متناول هذه البلدان الإستثمار فيها، ودون الإعتماد على البلدان المتطورة في ذلك. (زرزواني، ٢٠١٧، صفحة ١٩٣)؛ ومن بين رواد التنمية المستقلة: "مالك بن نبي"، "سعد الله شريط"، "سعد الله إبراهيم"، "بول باران".

أما عناصر التنمية فتتمثل في:

العنصر الأول: أن التنمية عملية داخلية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة ثانوية؛

العنصر الثاني: أن التنمية عملية آلية مستمرة، بمعنى أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة؛

العنصر الثالث: أن التنمية ليست ذات طريق واحد، وإنما تعدد طرقه وإتجاهاته بتعدد وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل الكيان.

٤. خاتمة:

برزت إتجاهات نظرية حاولت النظر في هذا واقع التنمية والتخلف منها النظريات الكلاسيكية نذكر منها الماركسية، إتجاه الإنتشار الثقافي، الإتجاه البنائي، التي أهملت خصوصية المجتمعات، فلا يمكن نقل العناصر الثقافية لمجتمع معين وتطبيقها على مجتمع آخر كنموذج للدراسة، ركزت بعضها على الجانب البنائي الوظيفي فقط وأهملت الجوانب الأخرى، وبعضها ركز على الإطار التاريخي للمجتمع واعتبرت التنمية وسيلة لتحقيق ثورة، فلا يمكن إعتبارها نظرية متكاملة، هي مجرد توجهات رأسمالية، إشتراكية، تخدم مصالح طبقتين الطبقة الكادحة، وطبقة الرأسماليين، والإتجاهات المحدثه مثل : الإتجاه التطوري المحدث، الإتجاه السيكلولوجي أو السلوكي، الإتجاه الماركسي المحدث وإتجاه التبعية، حيث أكدت هذه النظرية على الطابع التقليدي للمجتمعات المتخلفة، أيضا أن هذه المجتمعات تحمل صفات التخلف، متجاهلة الدور التاريخي في ذلك، فضلا عن ذلك فهي تشكل أحكاما قيمية متحيزة فقد فسرت التخلف بالتخلف، بالإضافة إلى ترميزها على العوامل الثقافية للتخلف، فلا يمكن إنكار الجانب المادي الإقتصادي في التنمية، وعليه لا يمكن إنكار إسهامات هذه الإتجاهات في دراسة التنمية التخلف وأنها حقل واسع لمختلف الميادين والتخصصات لمي ينهلوا منها جانب معين بالدراسة والبحث، أما لتحقيق التنمية في المجتمعات العربية الإسلامية فوجب إيجاد بدائل نظرية تقوم على تفسيرها إنطلاقا من تشخيص واقعا وتقديم نموذج ذاتي شامل يناسب خصوصيتها بعيدا عن التفسيرات الغربية. ومن بين رواد التنمية المستقلة، وكمثال على ذلك نموذج "مالك بن نبي"، "سعد الله شريط"، "سعد الله إبراهيم"، "بول باران"، وغيرهم.

قائمة المراجع:

- إحسان حفظي. (٢٠٠٤). علم الاجتماع والتنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. (٢٠٠٥). الموسوعة الاجتماعية والإقتصادية. مصر: الملكية الفكرية للنشر والتوزيع الإلكتروني.
- إسماعيل علي غربي قيرة. (٢٠٠١). في سوسيولوجيا التنمية. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- أندرو عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم زيات وبستر. (٢٠٠١). علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- تيم أحمد سمير. (١٩٧٩). التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٦.
- حسين عبد الحميد رشوان. (٢٠٠٩). التنمية إجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- رابح كعباش. (٢٠٠٧). في سوسيولوجيا التنمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- رشيد زرواتي. (٢٠١٧). التنمية بين الميادين النظرية والنماذج. الجزائر: جسر للتوزيع.
- رمعون بودان، و ت، سليم حداد. (١٩٨٦). المعجم النقدي لعلم الاجتماع. الجزائر: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- سامية فهمي. (٢٠٠٣). المركة الريفيه في التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- صبحي محمد قنوص. (١٩٩٩). أزمة التنمية - دراسة تحليلية - . القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات القافية.
- محمد سمير عياد. (٢٠٠٣). إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي. مجلة أكاديميا، ٩٨.
- محمد محمود الجوهري. (٢٠١٠). علم إجتماع التنمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مراد ناصر. (٢٠١٠). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، ١٣٢.